التضخم السنوي في المملكة يبلغ 1.7% خلال شهر فبراير 2026م مقارنةً بنظيره من العام الماضي

سجَّل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في المملكة ارتفاعًا على أساس سنوي بلغت نسبته 1.7% خلال شهر فبراير 2026م، مقارنةً بنظيره من العام السابق (فبراير 2025م)، ويُعزى ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع أسعار السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 4.1%، وأسعار النقل بنسبة 1.4%، وأسعار المطاعم وخدمات الإقامة بنسبة 1.9% (شكل 1).

الإيجارات السكنية هي المؤثر الأكبر في التضخم خلال شهر فبراير 2026م مقارنةً بشهر فبراير 2025م

ارتفعت أسعار قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 4.1% في شهر فبراير 2026م، نتيجةً لارتفاع أسعار مجموعة الإيجارات الفعلية للسكن بنسبة 5.1%.

وفي ذات السياق، ارتفعت أسعار قسم النقل بنسبة 1.4%؛ متأثرةً بارتفاع أسعار خدمات نقل الركاب بنسبة 5.6%، كما ارتفعت أسعار قسم المطاعم وخدمات الإقامة بنسبة 1.9%، مدفوعةً بارتفاع أسعار خدمات الإقامة بنسبة 3.1%، وسجَّل قسم العناية الشخصية والحماية الاجتماعية والسلع والخدمات الأخرى ارتفاعًا بنسبة 8.2%، مدفوعًا بارتفاع أسعار الأمتعة الشخصية الأخرى بنسبة 26.8%؛ متأثرةً بارتفاع أسعار فصل المجوهرات والساعات بنسبة 29.0%، فيما ارتفعت أسعار قسم التأمين والخدمات المالية بنسبة 1.0%، مدفوعةً بارتفاع أسعار مجموعة التأمين بنسبة 1.3%، وارتفعت أسعار قسم الترفيه والرياضة والثقافة بنسبة 1.8%، مدفوعةً بارتفاع أسعار عروض العطلات بنسبة 2.6%، وكذلك ارتفعت أسعار قسم خدمات التعليم بنسبة 1.4%؛ متأثرةً بارتفاع أسعار التعليم الثانوي بنسبة 1.6%. كما ارتفعت أسعار قسم المعلومات والاتصالات بنسبة 1.1%، متأثرةً بارتفاع أسعار مجموعة المعلومات والاتصالات بنسبة 2.0%

من جهة أخرى، انخفضت أسعار قسم الأثاث والأجهزة المنزلية والصيانة الدورية للمنزل بنسبة 0.9%؛ متأثرةً بتراجع أسعار الأثاث والمفروشات والسجاد بنسبة 3.4%. فيما سجّل قسما الأغذية والمشروبات، والملابس والأحذية استقرارًا في مستوياتهما السعرية خلال الفترة محل المقارنة. (شكل 2).

استقرار الأسعار على أساس شهري في شهر فبراير 2026م مقارنةً بشهر يناير 2026م

على أساس شهري، سجَّل مؤشر أسعار المستهلك في شهر فبراير 2026م استقرارًا نسبيًا مقارنةً بشهر يناير 2026م،

في حين شهد التحليل التفصيلي للمؤشر تغيرات متفاوتة على مستوى الأقسام.

فعلى صعيد الارتفاعات: سجل قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى ارتفاعًا مدفوعًا بارتفاع مجموعة الإيجارات الفعلية للسكن بنسبة 0.3%، كما ارتفعت أسعار كل من: قسم النقل بنسبة 0.2%، وقسم المطاعم وخدمات الإقامة بنسبة 0.3%، وقسم العناية الشخصية والحماية الاجتماعية والسلع والخدمات الأخرى بنسبة 0.6%، وقسم الترفيه والرياضة والثقافة بنسبة 0.8%، وقسم الصحة بنسبة 0.2%

ومن جانب آخر، انخفضت أسعار كلٍّ من: قسم الأغذية والمشروبات بنسبة 0.5%، وقسم الأثاث والأجهزة المنزلية والصيانة الدورية للمنزل بنسبة 0.4%، وقسم الملابس والأحذية بنسبة 0.3%، وقسم التأمين والخدمات المالية بنسبة 0.1%

فيما استقرَّت أسعار كلٍّ من أقسام: خدمات التعليم، والصحة، والتبغ، ولم تسجّل أي تغير نسبي يذكر في شهر فبرير 2026م.

شكل (1): التغير في مؤشر أسعار المستهلك على أساس سنوي

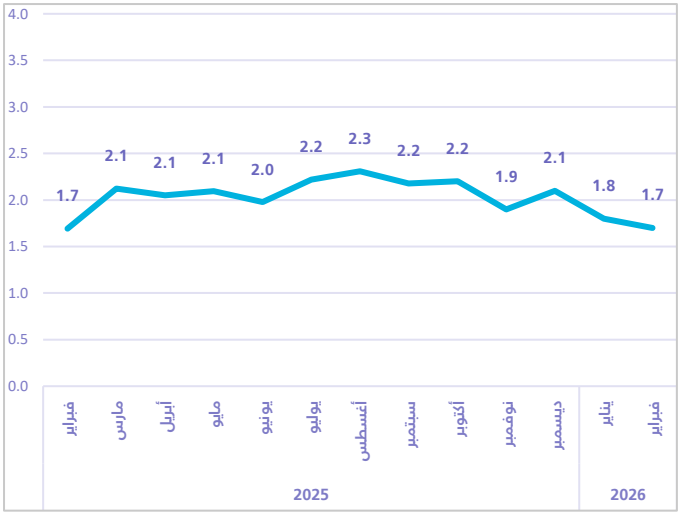

شكل (2): التغير السنوي في مؤشر أسعار المستهلك حسب الأقسام، لشهر (فبراير 2026م)

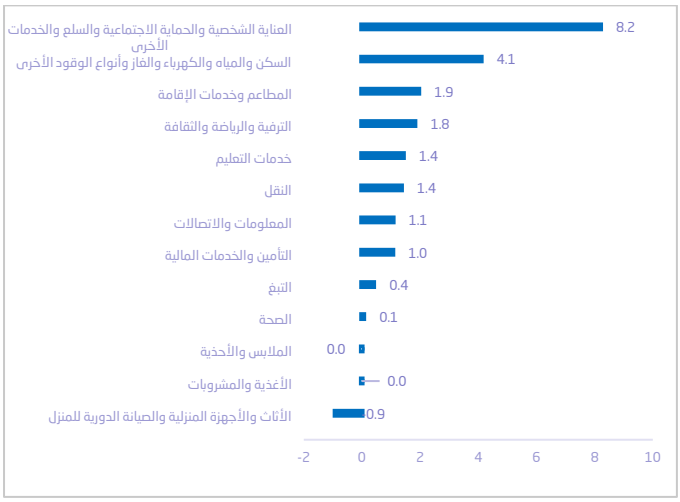

المنهجية والجودة

يعكس مؤشر أسعار المستهلك (CPI) التغيرات في الأسعار التي يدفعها المستهلكون مقابل سلة ثابتة من السلع والخدمات تتكوّن من 582 عنصرًا، وتم اختيار بنود هذه السلة بناءً على نتائج مسح دخل وإنفاق الأسرة الذي أجري في عام 2023م، وتم تحديد أوزانها على ضوئه، إضافة إلى مصادر بيانات تكميلية أخرى من الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر، وقد اعتمدت الهيئة العامة للإحصاء منهجيةً جديدةً لاحتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك، تهدف من خلالها إلى تحسين جودة البيانات وفقًا لأفضل الممارسات الدولية، وذلك من خلال التوسع في التغطية الجغرافية، ونقاط البيع، وبنود السلة، واعتماد مصادر بيانات جديدة للجمع الدوري للأسعار، وقد تم نشر البيانات وفق المنهجية المحدثة ابتداءً من شهر أغسطس 2025م، ولمزيد من التفاصيل يُرجى الاطلاع على: المنهجية والجودة وجداول النشر.